تقرير المرصد النقابي والعمالي المصري
الأسبوع الأول من شهر يونية، ٢٠٠٧

تم رصد خلال الأسبوع الأول من شهر يونية ١٩ حدث واحتجاج عمالي، منها ١٢ حدث جديد، ٧ أحدث مستمرة من الأسابيع الماضية، كان نصيب قطاع الغزل والنسيج منها ٧ احتجاجات، وهي إضراب عمال شركة السيوف للغزل والنسيج بالإسكندرية ورفضهم للعمل مع المستثمر الجديد، وتهديدات بالإضراب والاعتصام في شركة بوليفار وذلك بسبب فصل بعض العمال، وعرض بعض أراضي الشركة للبيع، مما يعرض حقوق العمال كجزء من المساهمين للضياع، وهناك أيضاً عمال شركة الدلتا للغزل والنسيج مصنعي زفتي وطنطا، ونزول المعاش المبكر، وكذلك احتجاجات عمال المعاش المبكر بشركة أسكو، وعمال المعاشات بغزل شبين الكوم، هناك ما زال عمال شركة "المنصورة- أسبانيا" ما زالو معتصمين بالشركة، واحتجاج عاملات مصنع وبريات سمنود، وهناك إضراب عمال الشركة الوطنية للصناعات الحديدية، والمطالبة بالمكافأة السنوية، والأرباح، وعمال شركة النصر لصناعة الكوك والكيماويات، والمطالبة بتثبيت العمالة المؤقتة، وهناك خبر عن عودة شركة قها كشركة تابعة للشركة القابضة للصناعات الغذائية، وموظفي الطيران المدني وحصولهم علي الأحكام القضائية في حقهم في رصيد الأجازات التي ترفض تنفيذها وزارة الطيران، وكذلك اعتراض العاملين بالبنك الأهلي المتحد علي طرح المعاش المبكر، وعمال بنك التنمية الصناعية يهددون بالإضراب ويطلبون تثبيت العمالة المؤقتة، وتوفير وسيلة مواصلات لهم، وهناك عمال فندقي بيراميدز والميريديان يطالبون بدفع المرتبات المتأخرة، وحقهم في الأرباح، وما زال عمال الطوب الرملي معتصمين للمطالبة بحقوقهم، وكذلك هناك موضوع الكادر الخاص للمعلمين، ودخول نقابة الاجتماعيين للمطالبة بحقوق الأخصائيين الاجتماعيين في المدارس مثلهم في ذلك مثل المعلمين، وهلك أخيراً قضية دار الخدمات النقابية ضد قرار الغلق.

١- عمال الشركة الوطنية للصناعات الحديدية:

كان حوالي ٢٠٠٠ عامل قد أضربوا عن العمل بشركة "الوطنية لأعمال الحديد" بالسادس من أكتوبر بالمنطقة الصناعية الرابعة يوم الاثنين الموافق ٢٠٠٧/٥/٢٨، وذلك بعد رفض إدارة الشركة التفاوض مع العمال علي صرف المكافأة السنوية بواقع أجر ثلاثة أشهر، وقد حاول مدير المصنع التفاوض مع العمال علي إنهاء الإضراب إلا أنهم رفضوا مصرين علي حضور صاحب المصنع ناصف ساويرس.. وإزاء إصرار العمال أعلن المدير أنه سوف يتم صرف المكافأة السنوية (الثلاثة أشهر) علي ثلاث دفعات في ٢٠٠٧/٨/١، ١٠/١، ١١/١، كما طالب العمال بصرف الأرباح السنوية حسب نص القانون، فوعد صاحب الشركة بصرفها ٥/١/ ٢٠٠٨، كما وعد بمناقشة باقي مطالب العمال المتمثلة في تأسيس صندوق الزمالة وتأسيس لجنة نقابية

بالشركة، هذا وينتظر العمال الوفاء بهذه الوعود. هذا وقد سبق أن أضرب عمال المصنع منذ عام بعد وفاة أحد العمال في حادث عمل وطالبوا بإثبات جميع حقوقه وتعويض أهلة.

هذا وتنقسم العمالة إلي نصفين، نصف العاملين بالشركة مسيحيين ونصفهم مسلمين، وقد حاولت الإدارة استمالة العمال علي أساس ديني ولكن العمال رفضوا ذلك، هذا وقد حاول العمال تأسيس لجنة نقابية من قبل، إلا أن الإدارة كانت تمنعهم من الانضمام وتلاحق من يدعون للانضمام[1]

٢- عمال الشركة العربية للغزل والنسيج "بوليفار":

أثار فصل العامل سعيد شحاتة من الشركة العربية للغزل والنسيج بالإسكندرية غضب العمال (عدد العمال ٦ آلاف عامل) اللذين هددوا بتنظيم إضراب شامل إذا لم تتراجع الإدارة عن قرارها بفصل زميلهم.

وكان سعيد شحاته قد تحدث خلال الجمعية العمومية لاتحاد المساهمين التي أجريت ٢٠٠٦/٥/١٢، وهاجم الإدارة في كلمته، وعقب انتهاء أعمال الجمعية العمومية قامت الإدارة بنقله من مرور الوحدة الرابعة إلي إدارة الأفراد في الإدارة، لينخفض إنتاجه من ثماني ساعات إلي سبع ساعات، مما ينعكس علي راتبه، ثم فوجئ بإبلاغه بأنه تم فصله تعسفيا يوم الخميس ٢٠٠٧/٥/٣١[2] وقد تم فصل عاملان آخران وهم جمال محمد موسي، ومحمد علي .

وقد تجددت أزمة عمال المصنع يوم ٢٠٠٧/٦/٦ ، بعد قيام الإدارة بعرض مصنع ومباني الوحدة الخامسة وأراضي أخري تملكها الشركة للبيع بالمزاد العلني بشكل مفاجئ بدون أخذ رأي العمال أو موافقتهم.

وأكدوا أنهم لن يتخلوا عن الشركة وسوف يقفون ضد عملية البيع ، وطالبوا الإدارة بإلغاء عرض البيع، ووصفوا العرض بأنه تلاعب من الإدارة في أموال الشركة، وطلبوا من الإدارة عدم إجراء أي خطوات قبل أن يفصل القضاء في الدعوى التي أقامها العمال ضد إدارة الشركة للمطالبة بوضع الشركة تحت الحراسة القضائية، وأنه من المقرر أن ينظر القضاء في هذه الدعوى يوم ٥ يوليو المقبل، وأكدوا أنهم في حالة تجاهل مطالبهم فسوف يقومون بالإضراب عن العمل من جديد.

وقد أضرب عمال يوليفار خلال الشهرين الماضيين ثلاث مرات، وكانت مطالبهم الأساسية هي مضاعفة أرباح الأسهم التي يمتلكونها، ورفع أجورهم المتدنية، ورفع الحوافز، وترقيتهم حيث أن ترقيتهم متوقفة منذ عام ٨٧ ، حيث أن الإدارة تربط الترقية بعدم غياب العامل عن العمل حتي ولو كان سبب الغياب المرض، وأن العمال يخصم منهم كل الحافز في حالة الإجازة المرضية، ، كما اشتكي العمال من تعيين أفراد في الإدارة ممن تجازوا سن المعاش ويحصلون علي مرتبات ضخمة[3]

٣- عمال شركة السيوف للغزل والنسيج بالإسكندرية:

[1] - الدستور، ٢٠٠٧/٦/١، عمال الوطنية للصناعات الحديدية ""NSFf التي يملكها شقيق "ساويرس" أضربوا لعدة ساعات فاستجابت الإدارة لمطالبهم شفهيا

[2] - المصري اليوم، ٢٠٠٧/٦/٣، عمال بوليفار يهددون بالإضراب اليوم لحتجاجاً علي فصل زميلهم

[3] - الدستور، ٢٠٠٧/٦/٧، عمال بوليفار يهددون بالإضراب لرابع مرة بعد عرض أراضي الشركة وأحد مصانعها للبيع بشكل مفاجئ

بعد أن طالب عمال شركة السيوف للغزل والنسيج بالإسكندرية بتدخل وزير الاستثمار والقوي العاملة لمنع الضغوط التي تمارس عليهم من قبل الشركة لإجبارهم علي العمل مع المستثمر الأجنبي، الذي قام باستئجار واحدة من أهم وحدات الشركة تسمي وحدة "العصرية". وقد أرسل العمال للوزيرين بهذا المعني مطالبين بتدخلهم للحفاظ علي استقرار الأوضاع داخل الشركة[٤]

أضرب ٤٥٠ عامل بالشركة في الوحدتين السادسة والسابعة عن العمل، تعبيراً عن رفضهم العمل مع المستثمر الأجنبي الذي قام باستئجار وحدة العصرية، وقد هدد العمال بتوسيع نطاق الإضراب ليشمل نحو ٤٥٠٠ عامل هم إجمالي عمال الشركة[٥]

وقد أعلن العمال الدخول في إضراب مفتوح عن الطعام بداية من يوم ٢٠٠٧/٦/٦، وأبلغوا جميع الجهات المعنية بذلك، وطالبوهم بتنفيذ مطالبهم، وبتحسين أوضاعهم المالية والإدارية، وأكد العمال إصابة بعضهم بحالات إعياء خصوصاً بعد قيام الشركة بمنع دخول الأطعمة والبطاطين.

وقد اجتمع مدير مديرية القوي العاملة بالإسكندرية مع أحمد إمام رئيس مجلس إدارة الشركة، وقد أصر رئيس مجلس الإدارة علي تسليم المصنع بالكامل للمستثمر الأجنبي بما فيه العمال، ورفض نقل العمال إلي الشركة الأم، وقد كثفت الأجهزة الأمنية حصارها حول الشركة واستعانت بقوات إضافية لأي طارئ، كما تم منع وسائل الإعلام من دخول الشركة لمتابعة الإضراب[٦]

<u>عمال شركة الدلتا للغزل والنسيج (طنطا– زفتي):</u>

تم طرح المعاش المبكر علي عمال شركة الدلتا للغزل والنسيج مصنعي زفتي وطنطا بمحافظة الغربية، والبالغ عددهم ٦٠٠٠ عامل، وأن من ينطبق عليهم الشروط ٢٠٠٠ عامل، وقد تقدموا جميعهم بطلب للخروج علي المعاش المبكر اعتباراً من شهر يونيو سنة ٢٠٠٧، وأن المعاش مطروح بمكافأة بحد أني ١٧ ألف عامل، وحد أقصي ٤٥ ألف عامل، علي أن يتوالى خروج العاملين حتى نهاية عام ٢٠٠٧، بحيث أن من يتبقي في العمال العمالة المؤقتة فقط تمهيداً لبيع الشركة هذا العام.

وقد اكتشف العمال الخارجين علي المعاش المبكر أن صندوق الزمالة الخاص بالعاملين خالي، وهذا ما أخبرهم به رئيس القطاع المالي، والذي صرح بأن الشركة القابضة للغزل والنسيج سوف تصرف لكل عامل ١٥٠٠ جنيه كتعويض عن الصندوق، ولكن الشركة القابضة أفادت بأن هذا المبلغ مقدم كتحفيز للعاملين للخروج علي المعاش المبكر، وأنها لا تعلم شيئاً عن الصندوق.

وقد توجه العمال إلي قسم الشرطة لعمل محضر كإثبات حالة تمهيداً لرفع قضية ضد المسئولين عن الصندوق[٧].

---

[٤] - المصري اليوم، ٢٠٠٧/٦/٣، عمال بوليفار يهددون بالإضراب اليوم احتجاجاً علي فصل زميلهم

[٥] - المصري اليوم، ٢٠٠٧/٦/٤، إضراب ٤٥٠ عامل في "بوليفار"

[٦] - نهضة مصر، ٢٠٠٧/٦/٦، عمال سباهي بدأوا إضرابا عن الطعام...والأمن يحاصر الشركة

[٧] - الناشط العمالي، وعضو سكرتارية المرصد العمالي حمدي حسين

ومن ناحية أخري وصلنا بيان موقع عليه باسم الكا**شف بعنوان "بيخربوها...وحيقعدوا علي تلها"** يتحدث عن تنفيذ طلبيات بمصنع نسيج زفتي بمقاسات أكبر من المتعاقد عليها وذلك لصالح العميل أشرف حسن، وبدأ التشغيل بهذه المقاسات بأمر حمدي عبد العظيم مدير التشغيل بالمصنع، وذلك مما يؤدي إلي خسارة المصنع، كذلك احتكار أصناف بعينها لصالح نفس العميل بأسعار أقل من التسعيرة المكرره، وكذلك اللعب في أصناف المنتجات التي تصدر وتدخل علي أنها درجة ثانية ، وأظهر البيان أن أبناء حمدي عبد العظيم ومصطفي الحاوي يعملون لدي العميل أشرف حسن

<u>-٥ عمال المعاش المبكر بإسكو:</u>

هدد ما يقرب من ٣٠٠ عامل خرجوا علي المعاش المبكر بشركة أسكو للغزل والنسيج بتنظيم اعتصام في مقر الاتحاد العام لعمال مصر احتجاجاً علي خصم ١٨٠٠ جنيه عن كل سنة إجازة بدون مرتب عن أعوام سابقة وبدون سند قانوني.

وأشاروا في مذكرة قدموها لمحمود محيي الدين وزير الاستثمار ووزيرة القوي العاملة، وسعيد الجوهري رئيس النقابة العامة للغزل والنسيج إلي أن العامل البالغ من العمر ٥٣ سنة من المفترض أن يحصل علي مبلغ ٦٣ ألف جنيه كتعويض عن المعاش ولكنه يحصل علي ٤٥ ألف جنيه فقط كحد أقصي بعد قيامه بدفع حصة التأمينات له وللشركة بجانب الخسائر الأدبية وعدم الترقيات والأرباح أو أي مميزات معتبرين أن مبلغ ٤٥ ألف جنيه غير كافي خاصة وأن الفرق بين المعاش والراتب الشهري الشامل فرق كبير.[٨]

<u>-٦ عمال المعاشات بشركة غزل شبين:</u>

رفع المئات من عمال المعاشات بغزل شبين الكوم مئات الدعاوى القضائية وذلك للمطالبة بالحصول علي نسبة ١٢% التي خصصها عقد بيع الشركة الأخير للعاملين، وقام اتحاد المساهمين بتوزيعها علي العاملين الحاليين بالشركة، وقد أكد عمال المعاشات علي حقهم في الحصول علي نسبة منها لخدمتهم في الشركة لسنوات طويلة، ويقول محامي العمال: أنه عندما قررت الدولة بيع الشركة للمستثمر الهندي كان هناك فائض أرباح متراكم منذ عام ١٩٩٢ وحتي وقت بيع الشركة يقدر بـــ ٢١ مليون جنيه، وقد تراكم نتيجة عدم حصول العمال علي الأرباح كاملة كل عام، وكان الجهاز المركزي قد أوصي في كل عام بالتصرف في هذا الجزء المجنب حسب اللائحة التنفيذية لقانون قطاع الأعمال والذي يقضي بصرفها علي الجوانب الاجتماعية، وقد أرادت الشركة القابضة ضمه إلي الأصول ولكن اتحاد المستثمرين المشكل وقتها رفض، لأن هذا المبلغ ملك العاملين ويمثل بقية أرباحهم، لذا تم شراء نسبة ١٢% للعاملين[٩]

[٨] - روز اليوسف، ٢٠٠٧/٥/٣١، ٣٠٠ عامل من عمال المعاش المبكر بإسكويهددون بالاعتصام احتجاجاً علي خصم مكافأة نهاية الخدمة
[٩] - الدستور، ٢٠٠٧/٦/١، في غزل شبين الكوم:عمال المعاشات يرفعون دعاوى قضائية للحصول علي حصتهم في نسبة الـ ١٢%

-٧ عمال شركة النصر لصناعة الكوك والكيماويات:

تقدم ٣٠٠٠ عامل بشركة النصر لصناعة الكوك والكيماويات بمذكرة لعائشة عبد الهادي وزيرة القوي العاملة طالبوا فيها بتثبيت العمالة المؤقتة البالغ عددها ٢٠٠ عامل لا يحصلون علي حقوقهم من الحوافز والأرباح، واتهموا مجلس إدارة الشركة بالتعنت ضدهم وعدم الرغبة في تثبيتهم رغم مرور سنوات كثيرة عليهم كعمالة مؤقتة، فضلاً عن عدم اتخاذ أي إجراءات جدية لوقاية العاملين من الأمراض المهنية المزمنة، كما اتهموا النقابة بعدم التعبير عن مطالبهم أو الدفاع عنها، وطالبوا كذلك بضرورة تنفيذ إدارة الشركة لمشروع مكافأة نهاية الخدمة الموجود في لائحة النظام الأساسي للعاملين، ومع ذلك تماطل الإدارة في تنفيذه[١٠]

شركة قها للأغذية:

وافقت الجمعية العمومية غير العادية للشركة القابضة للصناعات الغذائية برئاسة الدكتور محمود محيي الدين وزير الاستثمار علي قيام الشركة القابضة باتخاذ الإجراءات التنفيذية للتسوية النهائية للمشكلات المعلقة منذ عشر سنوات لشركة قها (عدد عمالها ١٧٠٠ عامل)، والمتضمنة قيام الشركة القابضة بسداد مبلغ ٥٣ مليون جنيه يمثل الالتزامات علي الشركة. كما وافقت الجمعية علي اتخاذ الإجراءات القانونية اللازمة لإعادة تبعية شركة قها للأغذية المحفوظة للشركة القابضة للصناعات الغذائية تحت مظلة القانون رقم ٢٠٣ لسنة ١٩٩١ ووافقت علي اتخاذ الإجراءات القانونية اللازمة لإنهاء جميع المنازعات القضائية بين جميع الأطراف المختلفة في هذه المنازعات.

وجاء قرار الجمعية العمومية بإعادة شركة قها لمظلة قانون قطاع الأعمال العام نتيجة عجز المستثمر الذي اشتري الشركة عن الوفاء بالتزاماته وما ترتب عليه من حكم المحكمة بفرض الحراسة علي الشركة وتعيين رئيس الشركة القابضة للصناعات الغذائية حارساً قضائياً عليها وتسلمها بالفعل في أغسطس ٢٠٠٢. ومن جهته أكد أحمد الركايبي رئيس الشركة القابضة للصناعات الغذائية أن شركته تحملت طيلة الفترة الماضية أعباء مالية للتشغيل وسداد مديونيات الجهات السيادية وبعض الموردين ومرتبات العاملين البالغ عددهم ١٧٠٠ عامل منذ فرض الحراسة علي الشركة وحتي الآن. وأكد الدكتور محمود محيي الدين وزير الاستثمار أن قرار إعادة شركة قها إلي قطاع الأعمال العام يأتي لوقف التدهور في أوضاعها ومراعاة مصالح العاملين بالشركة في ضوء تقاعس المستثمر عن الوفاء بالتزاماته. كما وافقت الجمعية العمومية غير العادية علي أن تقوم الشركة القابضة للصناعات الغذائية بتنفيذ إعادة هيكلة شركة قها فنياً وإدارياً عن طريق تركيز نشاطها في ٣ مصانع رئيسية هي «قها والطابية وأبوكبير» والتصرف بالبيع لأراض ومبان ومواقع غير مستغلة بالقيمة السوقية، واستخدام الحصيلة في إعادة هيكلة الشركة[١١].

-٩ موظفي الطيران المدني:

[١٠] - روز اليوسف، ٢٠٠٧/٦/٤، عمال النصر يطالبون بتثبيت العمالة المؤقتة، وعمال الطوب يواصلون اعتصامهم لليوم الخامس والأربعين

[١١] - جريدة البديل الالكترونية، بعنوان " إعادة شركة «قها».. لقطاع الأعمال! "، ٢٠٠٧/٦/٨

رفضت وزارة الطيران المدني تنفيذ أحكام قضائية صدرت لصالح موظفين متقاعدين بالوزارة، وذلك بحقهم في صرف مقابل مادي لرصيد أجازاتهم الاعتيادية، ولكن مسئولين بالوزارة رفضوا التنفيذ بحجة أن هيئة قضايا الدولة لم تخبر الوزارة بتلك الأحكام.

وقد كان فايز فتوح السائق بالمعاش، ورويس روبير، أقاما مع مئات من زملائهما دعوات قضائية فور إحالتهم للتقاعد للمطالبة بمنحهم المقابل المادي لرصيد أجازاتهم، واتهم عماد عوض المحامي، الوزارة بمخالفة القانون، وأكد أن الحكم صدر بالصيغة التنفيذية التي تفرض تنفيذه ولو بالقوة، وأن هؤلاء الموظفين من الممكن أن يتهموا وزير الطيران بصفته بمخالفة القانون، وقال بأنها جنحة تستوجب الحبس[١٢]

<u>١٠- العاملين بالبنك الأهلي المتحد، وبنك التنمية الصناعية:</u>

طالب العاملين بالبنك الأهلي المتحد وبنك التنمية الصناعية باسترداد جميع مستحقاتهم المالية المتأخرة.

أكد سيد قاسم نائب رئيس النقابة العامة للبنوك أن أزمة عمال البنك الأهلي المتحد تصاعدت نتيجة عدم موافقة البنك علي مطالب العاملين بالبنك. وأنه فوجئ بتقرير من رئيس البنك يؤكد فيه ضرورة خروج العاملين للمعاش المبكر، وهو الأمر الذي يرفضه العاملين وذلك لمنعهم من التشرد، وضياع مستحقاتهم المالية.

أما في بنك التنمية الصناعية والبالغ عدد العاملين به ٢٠٠٠ عامل، فقد هدد العاملون بالاعتصام والإضراب إذا لم تتم الموافقة علي مطالبهم المتمثلة في تثبيت المؤقتين ومشاركة التنظيم النقابي في القرارات التي تصدرها إدارة البنك بالإضافة إلي ضرورة تسهيل وسيلة مواصلات تساعد علي نقل العاملين[١٣]

<u>١١- عمال فندق بيراميدز:</u>

اعتصم ٣٧ عاملاً بفندق بيراميدز التعاون بشارع الهرم محافظة الجيزة، يوم ٢٠٠٧/٦/٦، ، وذلك لرفض الشركة المالكة دفع الأجور كاملة منذ ٥ أشهر، وكان وزير السياحة قد أصدر قراراً بإغلاق الفندق وتم وضع حارس قضائي لوجود خلافات بين الشركة المالكة والشركة المستأجرة للفندق، وطالبة وزيرة القوي العاملة الشركة المالكة (السعودية) بدفع أجور العاملين كاملة ، إلا أن العاملين فوجئوا بالشركة المالكة تقوم بدفع الراتب الأساسي فقط بحد أقصي ١٠٧ جنيه ويقوم العمال باستلامه من أحد محامين الشركة، وقد طالب العاملين بدفع مرتباتهم كاملة حيث أنهم ليسو طرف في الأزمة، وقد رفضت وزارة السياحة تنفيذ الحكم القضائي الصادر بفرض حارس قضائي وإعادة تشغيل الفندق حتي تنتهي النزاعات بين الشركة المالكة والشركة المستأجرة، وقد رفضت وزارة السياحة إصدار تراخيص إعادة افتتاح الفندق دون إبداء أسباب[١٤]

وقد تواجدت قوات الأمن داخل وخارج الفندق ، وطالبت العاملين بمغادرة الفندق إلا أنهم هددوا بالإضراب عن الطعام وتجميع أكثر من ٥٠٠ عامل احتجاجاً علي قرار وزارة السياحة، وأعداد مظاهرة في شارع الهرم،

---

[١٢] - المصري اليوم، الطيران المدني ترفض تنفيذ أحكام قضائية بصرف رصيد الأجازات للمتقاعدين

[١٣] - نهضة مصر، ٢٠٠٧/٦/٢، عدوي اضرابات العمالية تنتقل إلي البنوك

[١٤] - الوفد، ٢٠٠٧/٦/٧، وزارة السياحة تفجر أزم فندق بيراميدز

ويدرس حالياً زهير جرانه وزير السياحة تنفيذ الحكم القضائي الخاص بإعادة تشغيل الفندق تحت إشراف الحارس القضائي[١٥]

١٢- عمال فندق الميريديان:

اعتصم العاملين بفندق المريديان يوم ٢٠٠٧/٦/٣(عددهم ٤٥٠ عامل) لمدة ٨ ساعات وذلك للمطالبة بصرف نسبة الـ ١٠% من الأرباح، وانتهي بوعد من النقابة العامة للسياحة والفنادق، واللجنة النقابية ببدء التفاوض مع الإدارة، وكان العاملين قد أقاما دعوى قضائية باسم اثنين من العاملين وهم نبيل عبد الجواد ومجدي عبد السلام وصدر الحكم في القضية لصالحهما، وقاما بصرف نسبتهما من الأرباح المتأخرة منذ عام ١٩٩٧، " ١٨٢ ألف جنيه" يوم ٢٩ أبريل، وبعد أن تنصلت الإدارة من صرف المبالغ المتأخرة بدأ الاعتصام، وقد هدد العاملون بمعاودة الإضراب بعد فشل النقابة العامة، وذكر أحد العاملين بأنهم بعد فشل المفاوضات يوم ٢٠٠٧/٦/٦، حاولوا الدخول في اعتصام جديد، ولكن أعضاء النقابة نصحوهم بالهدوء حتي يعرفوا ما ستسفر عنه المفاوضات[١٦]

ومن الاحتجاجات المستمرة في الأسابيع السابقة:

١- عمال شركة "المنصورة – أسبانيا":

ما زال عمال وعاملات شركة "المنصورة –أسبانيا" مستمرين في اعتصامهم، وسط تجاهل مجلس الإدارة، ويقول المهندس "عادل حسب الله" أحد المساهمين بالشركة أنه رغم الخسائر المتراكمة علي المصنع فقد سبق أن رفض المصرف المتحد الذي يمتلك ٣٧% من الأسهم بالشركة توقيع عقد إيجار للشركة يعادل ٥٠ ألف جنيه شهرياً، إضافة إلي تحمل المستثمر جميع مصاريف الشركة وأجور العمال، ويضيف بأنه هناك تعمد لإغراق الشركة في العديد من المشاكل لكي يستولي المصرف علي كامل أرض المصنع، وقال محسن الشاعر عضو اللجنة النقابية للعاملين بالشركة بأن مجلس إدارة الشركة لم يعطي العمال من العلاوات الاجتماعية المستحقة لهم منذ عام ١٩٨٧ حتي اليوم سوي أربع علاوات فقط، ورفض إعطائهم ١٦ علاوة أخري يصل إجمالي هذه العلاوات بحد أدني ٢٥٠ جنيه شهرياً للعامل الواحد، بالإضافة إلي أنه لم يعطهم منحة عيد العمال منذ عام ١٩٩٩، والتي قررها رئيس الجمهورية[١٧]

وفي تطور جديد أعلن بنك المصرف المتحد الجهات المعنية (وزارة القوي العاملة- إدارة الشركة- اتحاد نقابات عمال مصر) بتوقف نشاط الشركة نهائياً بداية من ٢٠٠٧/٦/١، وصدر هذا الموقف من إدارة البنك بعد أسبوع واحد من إعلان البنك أنه ما زال يدرس إمكانية تشغيل المصنع أو طرحه للبيع، بل إنه طلب مهلة

[١٥] - الوفد، ٢٠٠٧/٦/٨، عمال بيراميدز يهددون بالإضراب عن الطعام...وجرانة يبحث تنفيذ حكم إعادة افتتاح الفندق
[١٦] - الدستور، ٢٠٠٧/٦/٨، عمال فندق "الميريديان" يهددون بالإضراب بعد امتناع الإدارة عن صرف متأخرات الأرباح
[١٧] - الدستور، ٢٠٠٧/٦/٢، اعتصام عمال "المنصورة- أسبانيا" يدخل أسبوعه السادس.. ومجلس الإدارة مصمم علي بيع الشركة دون دفع مستحقات العمال

شهرين حتي يدرس الأمر، وقد زاد هذا التصرف غضب العمال، اللذين رأوا بأن البنك كان يتلاعب بهم طوال الفترة الماضية[١٨]

وقد أعرب العمال عن استيائهم من الزيارة المرتقبة لعائشة عبد الهادي وزيرة القوي العاملة للدقهلية يوم ٦/٣/ ٢٠٠٧ ، و لم يشمل لقاء عمال المنصور – أسبانيا رغم اعتصامهم للأسبوع السابع علي التوالي، إلا أن هذه الزيارة قد ألغيت في نفس يوم الزيارة.

وأوضح جمال عبد الفتاح مدير شئون العاملين أن إدارة الشركة طالبت بتحديد بيان بأجور العمال بعد إضافة العلاوة المتفق عليها من قبل الشركة. وقد ظهرت مشكلة العمال المؤقتين وأحقيتهم في منحة عيد العمال، وأحقيتهم في التعويض، وقد ظهرت هذه المشكلة عند حساب مكافأة عيد العمال لعدد ٣٠ عامل كان قد تم تثبيتهم في مايو ٢٠٠٦، فوجئوا بالإدارة تحسب لهم مكافأة عيد العمال من بداية شهر تعيينهم، وليس مثل بقية زملائهم، كما قامت الإدارة بحذف ١٣ عاملاً من المؤقتين بالمصنع من أي مكافآت، و قد أكد هؤلاء العمال وعددهم ٤٤ عامل أحقيتهم في الحصول علي جميع مستحقاتهم خصوصاً وأن منهم من أمضي خمس سنوات بالمصنع و لم يتم تثبيته[١٩].

ومن ناحية أخري فقد حرر محمد خفاجة محامي البنك المتحد مذكرة اتهام للجنة النقابية بالمصنع و ١٧ عاملا آخرين في مركز طلخا، يتهمهم خلالها بتحريض العمال علي الاعتصام والتجمهر وإثارة الشغب، وقد رفضت اللجنة النقابية التوجه لمركز طلخا للإدلاء بأقوالهم، معلنين استمرارهم في الاعتصام داخل المصنع، مؤكدين أن هذا الاتهام جاء نتيجة لوقوف اللجنة النقابية أمام محاولات البنك بالإتصال بالعمال علي انفراد والتفاوض معهم وتحريضهم علي فض الاعتصام[٢٠]

وقد أرسلت ناهد العشري رئيس الإدارة المركزية لعلاقات العمل والمفاوضة الجماعية بالوزارة خطاباً للنقابة أكدت فيه علي عقد أولي جلسات التفاوض الجماعي يوم ٢٠٠٧/٦/٤، وذلك من خلال اللجنة التي تم تشكيلها في لجنة القوي العاملة بمجلس الشعب وتشمل ممثلي القوي العاملة والنقابة العامة لعمال الغزل والنسيج والاتحاد المحلي لعمال الدقهلية واللجنة النقابية للعاملين بالشركة والمصرف المتحد وإدارة الشركة وطالب أن تقدم اللجنة النقابية مقترحاً بشأن مطالب العمال.

وفي يوم ٢٠٠٧/٦/٤ حضرت كل الأطراف فيما عدا مندوبوا المصرف المتحد وممثلو الشركة، ، و قد اتصلت ناهد العشري بـــ رئيس مجلس إدارة الشركة ورئيس المصرف المتحد لاستدعائهم لحضور الجلسة ، وقد حضر رئيس الشركة والمستشار القانوني للمصرف، وأقر أمام اللجنة بعدم أحقية العمال في صرف مستحقاتهم المالية في العلاوات الاجتماعية ومنحة عيد العمال، كما رفض صرف راتب شهرين علي الأجر الشامل عن كل سنة خدمة تعويضاً لهم بعد تصفية الشركة، وقد أصابت هذه التصريحات أعضاء اللجنة

[١٨] - الدستور، ٢٠٠٧/٦/٢، المصرف المتحد يوقف نشاط شركة "المنصورة- إسبانيا" نهائياً

[١٩] - الدستور، ٢٠٠٧/٦/٤، "المنصورة- إسبانيا" ألغت زيارة الوزيرة للمنصورة

[٢٠] - المصري اليوم، ٢٠٠٧/٦/٣، عائشة تكرم العامل المثالي بالدقهلية...،عمال المنصورة أسبانيا يؤكدون الوزيرة تتجاهلنا وتركتنا ننام علي البلاط ٤٥ يوم

بالسخط، وذكر رئيس اللجنة النقابية بالشركة بأن د. ناهد العشري طلبت منه قيام العمال بتحرير محاضر بمركز شرطة طلخا ضد الشركة للمطالبة بحقوقهم الضائعة[٢١] وقد قام العمال فعلاً بتحرير محاضر ضد أعضاء مجلس إدارة الشركة الموصفين بالمصرف المتحد بسبب قيام المصرف بوقف العمل في الشركة، وطالب العمال بكل حقوقهم في منحة عيد العمال والعلاوات الدورية والاجتماعية وأرصدة الأجازات ومستحقاتهم في صندوق الجزاءات والتعويض المادي والمعنوي عن الإضرار التي لحقت بهم بعد قرار وقف العمل بالشركة[٢٢]

-٢ عمال شركة العربية للطوب:

يواصل عمال العربية للطوب اعتصامهم الذي دخل في شهره الثالث احتجاجاً علي عدم الوصول إلي حل في شأن مستحقاتهم المالية مع اللجنة المسئولة عن تصفية الشركة، وهدد العمال بالإعلان الإضراب عن الطعام، والاعتصام مع أسرهم أمام مقر الشركة بالتبين، وذلك لأنهم لم يعودوا يستطيعوا دفع إيجارات مساكنهم بعد توقف رواتبهم منذ شهرين، ولم يعد أمامهم مكان آخر سوي الشركة ليضعوا أبنائهم فيه، وقد قال فوزي عبد المنعم رئيس اللجنة النقابية للعاملين بالشركة أن سبب فشل المفاوضات في حل الأزمة هو تقاعس مجموعة المستثمرين والمصفي القانوني عن إيجاد حلول لمشاكل العمال. ويطالب العمال إما بإعادة تشغيل الشركة أو إيجاد فرص عمل بديلة للعمال أو صرف تعويضات مناسبة لهم، وذكر عبد المنعم بأنه تقرر عقد جمعية عمومية في ٢٠٠٧/٦/١٨، وذلك لإصدار قرارات نهائية بشأن أزمة العمال، وتعد هذه هي الجمعية العمومية الثالثة للشركة التي تحاول حل الأزمة.[٢٣]

وقرر السيد طه رئيس النقابة العامة للبناء والأخشاب تشكيل لجنة من أجل صرف إعانة عاجلة لأسر العاملين، مشيراً إلي تقاعس المسئولين بالدولة عن حل الأزمة وتركها في يد المصفي القانوني الذي لم يعتمد منذ تعيينه أي قرارات تحفظ حقوق العاملين، وأشار إلي أن النقابة العامة أقمت دعوى قضائية ضد المستثمرين ومالكي الشركة، من أجل حفظ حقوق العاملين، خاصة بعد أن قررت وزارة القوي العاملة بطلان القرارات الصادرة عن الجمعية العمومية للشركة والتي أقرت تصفيتها بالمخالفة للقانون[٢٤].

-٣ عمال شركات الأسمنت:

تم تأجيل المفاوضات حول المعاش المبكر بين إدارة شركة سمنت الإيطالية، واللجان النقابية بالشركات التابعة لها وهي: أسمنت طره، أسمنت حلوان، أسمنت السويس. وذلك بعد أن أعلنت اللجان الثلاث تمسكها بشروطها لفتح باب المعاش المبكر للعمال والمتمثل في صرف ما يعادل ٢٠٠ شهر من الأجر الشامل، وقد تم التأجيل من أجل دراسة إدارة الشركة لمطالب العمال[٢٥]

---

[٢١] - الوفد، ٢٠٠٧/٦/٦، إضراب عمال شركة "المنصورة- أسبانيا" دخل الشهر الثاني، ومستشارة وزيرة القوي العاملة تطالب العمال بتحرير محاضر للشركة

[٢٢] - الدستور، ٢٠٠٧/٦/٧، عمال المنصورة- أسبانيا يحررون محاضر ضد "المصرف المتحد..،اعتصامهم دخل يومه ال"٤٧"

[٢٣] - الدستور، ٢٠٠٧/٦/٢، نقابة "العربية للطوب" تخشي من فقدان السيطرة بعد خمسينيوماً من الاعتصام

[٢٤] - المصري اليوم، ٢٠٠٧/٦/٢، تصاعد أزمة "المنصورة- أسبانيا" بعد قرار "المصرف المتحد" ووقف نشاط الشركة، عمال الطوب الرملي يهددون بالإضراب التدريجي عن الطعام...واعتصامهم يدخل يومه الـ ٥٥

[٢٥] - المصري اليوم، ٢٠٠٧/٦/٢، تصاعد أزمة "المنصورة- أسبانيا" بعد قرار "المصرف المتحد" ووقف نشاط الشركة، عمال الطوب الرملي يهددون بالإضراب التدريجي عن الطعام...واعتصامهم يدخل يومه الـ ٥٥

وقد وجهت إدارة الشركة اللوم الشديد لأعضاء اللجان النقابية الثلاث علي نشر جميع التفاصيل في وسائل الإعلام حول المعاش المبكر الذي طرحته الإدارة، وطالبت بعدم نشر أي معلومات في الصحف حتي يكتمل الاتفاق حول مشروع للخروج علي المعاش المبكر[٢٦]

٤- عاملات مصنع وبريات سمنود:

عاملات مصنع سمنود يتأهبون للإضراب الثاني والاعتصام داخل العمل هذا الشهر بعد أن ذهبت وعود الوزيرة (وزيرة القوي العاملة والهجرة) أدراج الرياح.[٢٧]

٥- المعلمون:

لقد شهد وسط المعلمين العديد من الأحداث علي التوازي خلال الأسبوع الأول من يونيو، فمن ناحية اعتصم أكثر من ٥٠ نقابياً من محافظة سوهاج في النقابة العامة للمعلمين يوم ٢٠٠٧/٤/٣، وذلك احتجاجاً علي قرار محمد كمال سليمان أمين عام نقابة المعلمين بتجميد نشاط خلف زناتي نقيب المعلمين بسوهاج، وكذلك قام بتجميد مجلس النقابة، وأصدر قرارا بتشكيل هيئة مكتب للنقابة الفرعية بسوهاج، وقد انعقدت الجمعية العمومية بسوهاج وأعلنت رفضها للقرار وجددت الثقة في المجلس المنتخب[٢٨]

وقد ذكر خلف بأن سليمان لم يحضر لمقر النقابة كعادته لأنه خائف من مواجهة المعلمين المعتصمين، وأنه قام بإعطاء موظفي النقابة إجازة عارضة في اليوم الأول للاعتصام، وذكر بأن هناك مباحثات دارت بين المعلمين المعتصمين وجهاز مباحث أمن الدولة ووكيل أول نقابة المعلمين محمد الحنفي، في غياب النقيب بدعوى مروره بأزمة صحية، وأنهم تلقوا وعود شفهية بالاستجابة لمطالبهم، والتي تمثلت في إقالة محمد كمال سليمان من نقابة المعلمين وفتح تحقيق واسع معه، وإلغاء قرارات التجميد لنشاط نقابة سوهاج، وصرف جميع المستحقات المالية لنقابة سوهاج، ومنع سليمان من التدخل لاحقاً في شئون نقابة معلمي سوهاج، وذكر خلف بأن الاعتصام مستمر لحين تنفيذ الوعود الشفهية[٢٩]

ومن ناحية أخري نظمت حركة معلمون «بلا نقابة»، وقفة احتجاجية أمام مجلس الشعب يوم الثلاثاء الموافق ٢٠٠٧/٦/٥ ، ذكر أنه شارك فيها نحو ٥٠ شخصاً، احتجاجاً علي قرار سحب مشروع الكادر الخاص للمعلمين من المجلس، وتضامن معهم نحو ١٠ من نواب البرلمان ينتمون لتيار الإخوان وأحزاب المعارضة، وأصدرت الحركة بيانا سلمته للنواب مع نسخة من مشروع قانون بديل للكادر الخاص[٣٠].

وقال "عبد الناصر علي" المنسق العام لحركة "معلمون بلا نقابة" أن أعضاء الحركة تلقوا تهديدات بالنقل من مدارسهم، والفصل من الخدمة من جانب مباحث أمن الدولة وأقسام الاتصال السياسي بالإدارات التعليمية، وأن هذا جاء بعد نجاح الحركة في الاتصال بالمعلمين في عدد من المحافظات، وأن الحركة تلقي تضامن من

[٢٦] - روز اليوسف، ٢٠٠٧/٥/٣١، ٣٠٠ عامل من عمال المعاش المبكر بإسكو يهددون بالاعتصام احتجاجاً علي خصم مكافأة نهاية الخدمة
[٢٧] - عضو سكرتارية المرصد العمالي والنقاب الأستاذ حمدي حسين
[٢٨] - الوفد، ٢٠٠٧/٦/٣، بسبب خلاف بين سليمان وزناتي، اعتصام من ٥٠ قيادات نقابة المعلمين بسوهاج بمقر النقابة العامة
[٢٩] - الدستور، ٢٠٠٧/٦/٤، معلمو سوهاج يواصلون اعتصامهم المفتوح لليوم الثاني ويهتفون بسقوط أمين عام نقابة المعلمين
[٣٠] - رسالة الكترونية من أحد نشطاء الحركة

بعض النقابات كالمحامين والزراعيين وحركة مهندسين ضد الحراسة، وحركة المعلمون الأحرار، وأن الحركة سوف تعقد مؤتمرها الثالث بنادي المحامين بالإسكندرية، وذلك لمتابعة تنفيذ توصيات المؤتمر الثاني التي من بينها مقاضاة وزير التعليم، وجمع توقيعات المعلمين علي استمارة استفتاء وإرسالها لمجلس الشعب لرفض الكادر الخاص، والإضراب عن المشاركة في الامتحانات والاعتصام أمام كنترول الثانوية العامة بالإسكندرية[٣١]

واعتراضاً علي الكادر الخص أيضاً بدأ المعلمون بشمال سيناء اعتصاماً بالنقابة الفرعية يوم ٢٠٠٧/٦/٢، واعتراضاً علي مواقف الحكومة والنقابة العامة والنقابة الفرعية للمعلمين والتي هي منفذة لرغبة لجنة السياسات بالحزب الوطني ضد مصالح المعلمين، وقد طالب المعتصمون بحد أدني من الأجر العادل، وإلغاء جميع الأشكال الاستثنائية التي تعرض المعلمين في الكادر لخطر الفصل والطرد من الخدمة. هذا وقد احتلت قوات الأمن مقر النقابة الفرعية بعد هروب النقيب ومجلس النقابة، أثناء الاعتصام[٣٢]

٦- نقابة الاجتماعيين:

أرسلت نقابة المهن الاجتماعية بالقاهرة برقية للرئيس مبارك يوم ٢٠٠٧/٥/٣١، طالبت خلالها بمساواة الأخصائيين الاجتماعيين بزملائهم المعلمين، كما نظمت ندوة في نفس اليوم تحت عنوان "الأخصائي الاجتماعي صمام الأمان في العملية التعليمة" وقد استنكر المشاركون في الندوة إقدام وزير التربية والتعليم علي استبعادهم وأعتبره تخريباً للعملية التعليمية، وقال أسامة برهان نقيب الاجتماعيين بالقاهرة: نرفض وعد الوزير بإدخال الأخصائيين في الكادر تحت مسمي "مدرس تربية اجتماعية" ونحن متمسكون بوصف "أخصائي".

وأوضح برهان إلي أنه سوف يتم تشكيل وفد من الأكاديميين ضمنهم نائب رئيس جامعة حلوان د. رشاد عبد اللطيف لمقابلة د. يسري الجمل وزير التعليم وتوضيح أهمية الأخصائي الاجتماعي وضرورة مساواته بمدرس الفصل في الكادر الخاص، وأنه سوف يكون هناك اجتماع أسبوعي بالنقابة بالقاهرة لمناقشة آخر التطورات في هذا الأمر، وأضاف برهان بأن النقابات الفرعية تقوم بإعداد مذكرات ومناقشتها مع أعضاء مجلسي الشعب والشورى، وأشار د. السيد عطية الفيومي وكيل لجنة التعليم بمجلس الشعب إلي أن هذه التفرقة تتعارض مع قانون الجودة، الذي اعتمده البرلمان في الدورة الماضية، و اعتبر إعطاء البعض وحرمان آخرين تخريب للعملية التعليمية، وهو ما لم تسمح به لجنة التعليم.

وأكد محمود متولي نقيب الاجتماعيين بالجيزة، أن القوانين تساوي بين الأخصائيين الاجتماعيين و المعلم في درجة مالية واحدة، وحذر ناجي الشهابي ، رئيس حزب الجيل من اشتعال أزمة داخل نقابة المهن التعليمية بسبب محاولات البعض من قيادتها حرمان الأخصائيين من عضويتها.[٣٣]

٧- دار الخدمات النقابية:

---

[٣١] - الدستور، ٢٠٠٧/٦/١، المتحدث الرسمي باسم حركة "معلمون بلا نقابة": أمن الدولة يهدد أعضاء الحركة بالفصل من الخدمة

[٣٢] - الدستور، ٢٠٠٧/٦/٤، ..ومعلمو شمال سيناء نفذوا اعتصاماً ضد الكادر الخاص وسط حصار الأمن

[٣٣] - المصري اليوم، ٢٠٠٧/٦/٤، نقابة الاجتماعيين نطالب مبارك بمساواتهم بالمعلمين في الكادر الخاص

تنظر محكمة القضاء الإدارى بمجلس الدولة (الدائرة الثالثة) يوم الثلاثاء الموافق ٢٠٠٧/٦/١٢ الدعوى رقم ٢٥٥٩٣ لسنة ٦١ قضائية وهى الدعوى التى أقامتها دار الخدمات النقابية والعمالية ضد كل من السيدين / محافظ القاهرة، ورئيس حى حلوان طعناً على القرارين رقم ١٧٣، ١٧٤ الصادرين عن رئيس الحى بإغلاق مكتبى الدار بحلوان..طالبة وقف تنفيذ القرارين المذكورين بصفة مستعجلة ، والحكم بإلغائهما.

الجدير بالذكر أن دار الخدمات النقابية والعمالية كانت قد تعرضت-على خلفية الإضرابات والحركات الاحتجاجية التى شهدتها الساحة العمالية- لحملة من الهجوم المكثف والمتواصل الذى بدأ بإغلاق فرعها فى مدينة نجع حمادى (محافظة قنا) بتاريخ الخميس الموافق ٢٠٠٧/٣/٢٩ ثم فرع المحلة الكبرى يوم ٤/١١ .. وأخيراً..مقرها الرئيسى ومكتبها الآخر فى حلوان يوم الأربعاء ٤/٢٥.

ولما كانت هذه الإجراءات التى تم اتخاذها فى حق دار الخدمات النقابية والعمالية بإغلاق مكتبيها فى حلوان..تفتقد إلى مشروعيتها وسندها القانونى فقد تقدم عددٌ من المحامين يوم الخميس الموافق ٢٠٠٧/٤/٢٦ إلى النائب العام بالبلاغ رقم ٦٨٢٨ لسنة ٢٠٠٧ الذى أحيل إلى المحامى العام لنيابات جنوب القاهرة .. حيث لم تزل النيابة المختصة تباشر التحقيق فى هذا الشأن حتى الآن ..غير أن السيد اللواء/ رئيس حى حلوان قد أفاد أثناء التحقيقات أن الإجراءات المذكورة أعلاها قد تم اتخاذها بناءً على القرارين رقم ١٧٣ ، و ١٧٤ لسنة ٢٠٠٧ الصادرين عن رئاسة حى حلوان بناءً على قرار أو مكاتبة من مديرية التضامن الاجتماعى بالقاهرة.

وبناءً على ذلك أقامت دار الخدمات النقابية والعمالية دعواها طعناً على هذين القرارين طالبةً إلغائهما وبصفة مستعجلة بوقف تنفيذهما مستندةً فى ذلك إلى أن هذين القرارين قد صدرا مجهلين الأسباب والحيثيات فيما عدا ما تمت الإشارة إليه من إغلاق "محلى" دار الخدمات النقابية والعمالية لإدارتهما بدون ترخيص وترتب نزع العدادات ، وقطع التيار الكهربائى عنهما بناءً على ذلك.. بينما لم تفصح سلطات الحكم المحلى التى أصدرت القرارين المذكورين واضطلعت بتنفيذهما بالقوة الجبرية عن ماهية التراخيص التى كان يتعين على الدار الحصول عليها لمباشرة أعمالها .فضلاً عن أنه لم يتم إخطارها من أية جهة إدارية بوجود مخالفات ينبغى إزالتها ، أو تراخيص ينبغى الحصول عليها. وفضلاً عن افتقادهما السند القانونى، والدافع المشروع..فإن صدور القرارين المطعون عليهما عن غير جهة اختصاص يجعلهما منعدمين..كما أنهما يمثلان أيضاً انتهاكاً واضحاً لحرية التعبير وما يتصل بها من حقوق الاجتماع والتنظيم .. التى نصت عليها المواثيق والمعاهدات الدولية على الأخص العهدان الدوليان لحقوق الإنسان الموقع عليهما من الحكومة المصرية واللذان حظر كل منهما أن يوضع من القيود على ممارسة هذه الحقوق إلا تلك التى ينص عليها القانون وتشكل تدابير ضرورية فى مجتمع ديمقراطى ، والتى تتماشى مع طبيعة الحق ذاته ولا تتعارض مع طبيعته[٣٤].

[٣٤] - رسالة عبر الأنترنت